03-المناهج الإجرائية (المنهج المقارن- المنهج الوصفي)

أ-المنهج المقارن

يقصد به، طريقة للمقارنة بين مجتمعات مختلفة، أو جماعات داخل المجتمع الواحد أو نظم اجتماعية للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية، وإبراز أسبابها وفقا لبعض المحكمات التي تجعل هذه الظواهر قابلة للمقارنة، كالنواحي التاريخية، والاحصائية، بحيث يمكن الوصول عن طريق هذه الدراسة إلى صياغة النظريات الاجتماعية[1]، و النصوص القانونية.

هو نوع من التجريب غير المباشر، يتم اللجوء إليه في حال تعذر إجراء تجارب، كالبحث في سبب وجود ظاهرة معينة في مكان معين، أين يجب مقارنة ذلك المكان بمكان آخر لا توجد فيه الظاهرة، لاستخلاص الأسباب، وذلك عن طريق اختيار الطريقة المناسبة [2]، بحيث يجب أن تكون الظواهر و الأنظمة المقارنة متجانسة، و يجب عزل المتغيرات [3]، فهو منهج يتيح التعمق و الدقة في الدراسة، والتحكم في موضوع البحث والتعمق في جانب من جوانبه، كما يمكن استخدامه لإبراز خصائص ومميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة، وإظهار أوجه الشبه و الاختلاف بينها[4].

وجدت عملية المقارنة منذ العهد اليوناني، خاصة في مجال دراسة الأنظمة السياسية، ومقارنة دساتير الدول آنذاك، كما استعملت المقارنة كوسيلة للحوار في المناقشة، بقصد قبول أو رفض القضايا والأفكار المطروحة للنقاش.

فقانون حمورابي مثلا حتى وإن لم يستخدم المنهج المقارن، إلا أنه تم التوصل إليه استنادا إلى المقارنة بين عادات وأعراف وحقائق كانت موجودة آنذاك.

شهد القانون المقارن تطورا كبيرا خلال القرن 19، وذلك بتأسيس "جمعية التشريع المقارن"، وانعقاد المؤتمر الأول للقانون المقارن بمدينة باريس[5].

---

[1] عاطف علبي، المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 2006، ص.133.

[2] حسين فريجة، المرجع السابق، ص. 95.

[3] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص. 183.

[4] مانيو جيدر، المرجع السابق، ص. 103.

[5] صالح طليس، المرجع السابق، ص.40، 41.

مجالات المنهج المقارن في العلوم القانونية

يعتمد الباحث في مجال العلوم القانونية على المنهج المقارن للمقارنة بين نظام أو قانون وطني ونظام أو عدة أنظمة، أو قانون أو عدة قوانين أجنبية، أو بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية، بهدف إيجاد خصائص ومميزات كل موضوع من الموضوعات المقارنة، وكذا إيجاد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف، بين مختلف القوانين أو الأنظمة [6]، مثل المقارنة بين معدلات الجرائم وأنواعها في مجتمعات مختلفة[7].

كما يعتمد الباحث في مجال القانون على المنهج المقارن للمقارنة بين موضوعات تدخل ضمن نفس القانون، دون التعرض لموقف قانون آخر، مثل المقارنة بين معدلات الجرائم وأنواعها في نفس المجتمع، لكن في عدة بيئات، أو دراستها في نفس المجتمع لكن في فترات مختلفة.

يعتمد على المنهج المقارن كذلك، في دراسة النظم الاجتماعية و القواعد القانونية في مجتمعات مختلفة، كدراسة الزواج والأسرة، ودراسة النظم الاقتصادية كالمقارنة بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي.

هكذا يظهر أن للمنهج المقارن استعمالات عدة في مجال العلوم القانونية، غير أن هناك من الفقهاء من يرى أن الظواهر القانونية لا تخضع جميعها للمقارنة، إذ يمكن فقط مقارنة الظواهر المتجانسة، فالظواهر القانونية هي ظواهر لا تتكرر بنفس الطريقة بسبب طابعها التاريخي، والاختلاف في شتى المجالات لاسيما الثقافية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، فحسب هؤلاء، يجب دراسة القاعدة القانونية وتطورها ومقارنتها بالقواعد القانونية في المجتمعات الأخرى والتشريعات المقاربة لها[8].

بالتالي، يمكن استنتاج، أن المنهج المقارن ليس باستطاعته تكوين نظرية لكنه يستطيع الإشارة إلى بعض الحقائق النظرية التي تساعد الباحث في تكوين النظرية أو القانون، للتأكد من صحته، لأنه منهج يساعد في الحصول على المعلومات والحقائق الموضوعية التي يمكن الاعتماد عليها في تكوين

---

[6] صالح طليس، نفس المرجع، ص.39.

[7] حسين فريجة، المرجع السابق، ص.96.

[8] حسين فريجة، المرجع السابق، ص. 99.

الفرضيات والنظريات [9]، فهو إذن، يساعد في مجال العلوم القانونية في تكوين وصياغة القاعدة القانونية.

ب-المنهج الوصفي

المنهج الوصفي هو أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية الظاهرة[10].

يقوم المنهج الوصفي على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، عن طريق توضيح خصائصها ومميزاتها، وهو ما يعرف بالتعبير الكيفي، أو عن طريق توضيح مقدارها أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى، وهو ما يعرف بالتعبير الكمي[11].

بناء على ذلك، فالوصف هو رصد حال أي شيء، سواء كان وصفا فيزيائيا، أو بيان خصائص مادية أو معنوية لأفراد أو جماعات[12].

أهداف المنهج الوصفي

يعتمد المنهج الوصفي أساسا على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، فهو من أكثر مناهج البحث العلمي ملاءمة لدراسة الواقع الاجتماعي، وهو يشكل الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح لهذا الواقع، إذ يمكننا من الإحاطة بكل أبعاده، حيث يتم وصف وتصور كافة ظواهره وسماته بدقة[13].

كما يهدف إلى تحديد المشاكل الموجودة، وإجراء المقارنة بين الظواهر من أجل توضيحها وتقييمها، وكذا تحديد مواقف الأفراد من مشكلة ما والاستفادة من آرائهم وخبراتهم، وفي وضع تصور

---

[9] عاطف علبي، المرجع السابق، ص. 141.

[10] صالح طليس، المرجع السابق، ص. 42.

[11] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص. 138.

[12] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص.149.

[13] صالح طليس، نفس المرجع، ص. 43.

وخطط مستقبلية، واتخاذ قرارات مناسبة في مشاكل ذات طبيعة مشابهة، وإيجاد العلاقة بين الظواهر المختلفة[14].

يمر البحث الوصفي بمرحلتين أساسيتين:

أ-مرحلة الاستكشاف والصياغة: والتي تقوم على تلخيص تاريخ الميدان المراد دراسته والمتصل بمشكلة البحث، واستشارة ذوي الخبرة العلمية والعملية بالمشكلة المراد دراستها، وتحليل الحالات التي تزيد من توضيح المشكل وتسليط الضوء عليها.

ب-مرحلة التشخيص والوصف المعمق : وذلك عن طريق وصف الخصائص المختلفة، وجمع المعلومات حول موقف اجتماعي، أو مجتمع معين[15].

بالتالي، يمكن استنتاج أن للمنهج الوصفي خطوات هي كالتالي:

-تحديد الظاهرة محل الدراسة والبحث، القيام بجمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة المراد دراستها، وضع الفرضيات، اختيار عينة الدراسة، القيام باختيار أدوات البحث التي سيستعملها الباحث في دراسته، الوصول إل نتائج، القيام بتحليل النتائج وتفسيرها والوصول إلى تعميمات[16].

مجالات استعمال المنهج الوصفي في العلوم القانونية

أ-دراسة الحالة : تعتبر أحد أساليب البحث الوصفي المستعملة في مجالات علمية مختلفة لاسيما العلوم القانونية، وقد تكون الحالة المدروسة شخصا، جماعة، مؤسسة، ...إلخ[17].

مثلا قد تكون المؤسسة كحالة للدراسة في مجالات علمية مختلفة، فقد ندرسها في مجال العلوم القانونية من الناحية البشرية، لا سيما في العلاقة التي تربط بين الأفراد المكونين لها كدراسة حقوق والتزامات كلا من العمال، و أرباب العمل، أو من الناحية الهيكلية للمؤسسة، مثلا من حيث انتماؤها إلى شركات الأشخاص أو شركات الأموال، أو الشركات الوسيطة، أو من الناحية الإنتاجية مثلا تحديد

---

[14] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، نفس المرجع، ص.139.

[15] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص. 141، 142، 143.

[16] حوبة عبد القادر، المرجع السابق، ص.79.

[17] مانيو جيدير، المرجع السابق، ص. 101.

نوع المنتوجات والخدمات التي تقدمها، وتحديد علاقة المتعاملين الاقتصاديين فيما بينهم، وتحديد علاقة هؤلاء بالمستهلك.

ب-المسح الاجتماعي : يقصد به محاولة منظمة لتحليل وتأويل الوضع الراهن، لنظام اجتماعي أو لجماعة أو لمنطقة، يستعمل لدراسة موضوع ما في الحاضر، وذلك بجمع البيانات وتفسيرها، ثم تعميم النتائج، بهدف التطبيق العلمي في المستقبل القريب، حيث يقوم على تعريف البيئة وبيان حدودها، والوصف الدقيق، تحليل وإيجاد العلاقة السببية بين العوامل المختلفة.

قام باستخدام هذا النوع من المناهج الفقيه جون هوارد بهدف دراسة حالة المسجونين، فبدأ بجمع الحقائق والأرقام وأحصى عدد السجون والمسجونين وسجل أسماءهم، وأماكن وتواريخ سجنهم، وقام بحصر شامل لأنواع الأمراض التي أصيبوا بها خلال فترة سجنهم، وأحصى عدد المسجونين الذين لم يتمكنوا من مغادرة السجن بسبب عجزهم عن دفع رسوم الخروج؛

ثم قدم هذا الفقيه بحثه إلى المسؤولين في انجلترا، تمخض عنه عدة تشريعات لإصلاح السجون، والنظام العقابي، أهمها قانون يقضي بالإفراج الفوري عن المسجونين الذين ثبتت براءتهم، وفحص السجون فحصا منظما[18].

ج-دراسة الرأي العام: يعتبر الاستفتاء من أهم وسائل قياس الرأي العام، وتهدف الدراسات في هذا المجال، إلى استطلاع الرأي العام حول قضية أو مسألة ذات طابع عام، مثل المجال السياسي، المجال الاقتصادي[19].

---

[18] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص. 176، 177، 178.

[19] مانيو جيدر، المرجع السابق، ص. 102.